معوقات الاستثمار الأجنبي في العراق:-

تعد المنطقة العربية اقل مناطق العالم - بعد إفريقيا جنوب الصحراء - ، قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، غير أن التعميم قد يكون قليل الجدوى حيث تختلف البيئة الاستثمارية من دولة عربية إلى أخرى. وبهذا الصدد يعاني العراق كثيراً من التخلف الواضح والقصور الكبير في العناصر الأساسية التي يتكون منها مناخ الاستثمار في العراق . ولذلك يصنف العراق مع الصومال ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً على وفق مؤشر اليوروميني للمخاطر القطرية الذي يقيس قدرة البلد على الإيفاء بالتزاماته المالية كخدمة المديون الأجنبية وتسديد قيمة الواردات والسماح بتحويل الأرباح ، كما يصنف العراق لوحده ضمن اعلى درجات المخاطرة في عام ٢٠٠٥ على وفق مؤشر دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية المرتبطة بعملي بات التي بادل التجاري عبر الحدود ويغطي هذا المؤشر (١٧٧) دولة بضمنها (١٧) دولة عربية. ثمة معوقات كثيرة تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق وهي ترتبط إلى حد كبير به دم جود المناخ الاستثماري الملائم ، غير أن مدى حساسية هذه الاستثمارات بمعوقات الاستثمار تختلف من قطاع إلى آخر.

فهناك قطاعات شديدة التأثر بهذه المعوقات مثل صناعات السلع الاستهلاكية والاستثمارات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة ، وفي المقابل هناك قطاعات اقل تأثراً بهذه المعوقات من مل الاستثمارات النفطية فقد استمرت هذه الاستثمارات بل وتزايدت في معظم الدول العربية حتى تلك التي لا تتوافر فيها المناخ الاستثماري الملائم ، كما حصل في مصر في عهد جمال عبد الناصر ، وفي ليبيا أبان الحصار الاقتصادي عليها ، وفي كلتاهما استمرت الاستثمارات النفطية الأجنبية بل ومن شركة اوكسيدنتال الأمريكية والتي استمرت بالعمل في ليبيا دون انقطاع ، والسبب في ذلك يرتبط بكون النفط سلعة استراتيجية يتحقق من من ورائها أرباحا هائلة تعوض المخاطر المحتملة ، لاسيما وان الاستثمارات النفطية تتميز بكونه ما شديدة الكثافة الرأسمالية وقليلة العمالة وان انتاج النفط وتوزيعه ليس فقط مسألة اقتصادية محضة بل ورائها قوى سياسية كبرى . فهو مظهر لكن هذا الوضع لا يسري على معظم الاستثمارات الخاصة التي تواجه المخاطر والمعوقات وباك الي تكون اكثر

حساسية لكل ما يعرقل نشاطها فضلاً عن انها تتمتع بحق اختيار نوع الاستثمار وجهته في أي مكان م من العالم. وفيما يتعلق بالعراق يمكن أن تؤشر أهم المعوقات التي تقف بوجه التدفقات المحتملة للاستثمارات الأجنبية

وعلى النحو الآتي:

١- عدم الاستقرار الأمني يشكل عدم استقرار الأمن في العراق اعقبة الكأداء بوجه : الدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليه لأنه يزيد من كلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية ويرفع أيضا عن كلفة النقل ويجرى السوق ويفاقم التضخم ، وعلى الرغم من ان مناطق العراق الجنوبية والشمالية تتمتع بقدر من الاستقرار والأمن ألا أن الأمر يتطلب ابعد من ذلك أي ضرورة استتباب الأمن في العراق بأكمله ، لان قرارات الاستثمار المباشر هي قرارات بعيدة المدى أي انها ذات آجال طويلة ولذلك يهتم المستثمر ولاسيما الأجنبي بالوضع السياسي والأمني العام في البلد وليس لأجزاء منه ، وهذا ما يستدعي معالج بات ج مادة الإرساء الأمن والاستقرار في العراق والتي تعد احد العناصر الهامة في المناخ الاستثماري لأي بلد . ويمك من للعراق أن يتبنى حلاً آنيا أو مرحلياً بدلاً من الترقب والانتظار وهذا الحل يمكن في تطبيق صيغة ((من ناطق الاستثمار الآمنة في كل محافظة وتوفر الدولة الحماية الأمنية للمشاريع المقامة ضمن هذه المناطق مع : وفير البنى التحتية من ماء وكهرباء وطرق واتصالات ومواصلات وغيرها.

٢. الفساد الإداري والمالي تعاني معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية وبدرجات متفاوتة من مظاهر الفساد الإداري ، ألا أن فرص ظهور الفساد الإداري تزداد في الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة . تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد على انه ((استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة وتصدر هذه الجماعة سنوياً مؤشراً للنظرة إلى الفساد أو الشفافية ، وفي تقريرها العام ٢٠٠٠ احتل العراق للرتبة (١٣٧) من بين (١٥٩) دولة شمله المؤشر الذي اعتمدته المنظمة المذكورة ، ولا يتقدم على العراق ضمن الدول معوقات الإستثمار الاجنبي في العراق

وفي البلدان العربية سوى السودان والصومال في المرتبة (١٤٤) . ويظهر الفساد الإداري في العراق في ظاهرتين مهمتين على الأقل هما عقود إعادة الأعمار وانتشار ظاهرة التهريب .

يتمثل الفساد الإداري في عقود إعادة الأعمار في العراق بعدة عناصر في مقدمتها سرية العقود والصفقات. التي تبرمها الجهات الحكومية في إطار عملية إعادة الأعمار، وتفتقد عملية التعاقد الشفافية المطلوبة والضرورية لمع الفساد ، الذي يتمثل بمنح العقود بأسعار أعلى في حين يمكن ا استدراج عروض بأسعار اقل ، فضلا عن إحالة هذه العقود إلى الأقارب والمعارف وذوي العلاقة بأصحاب القرار والمراكز في السلطة مم ما ي تؤدي إلى : سرب الأموال المخصصة للأعمار وسرقتها بطريقة تكاد تبدو قانونية لكنها ليست كذلك . إما فيما يتعلق بالة تهريب . فهو مظهر آخر من مظاهر الفساد . وتقدر قيمة السلع المهربة إلى الخارج بأكثر من (٤) مليارات دولار عام ٢٠٠٥ ، ولا يقتصر التهريب على السلع العراقية المتجهة للخارج وفي مقدمتها النفط ومشتقاته وانم ما يشمل أيضا السلع الواردة وبعضها يتضمن مواد غذائية فاسدة أو بضائع منافية للقوانين ، وتحقق المفوضية العامة للتراهة

في العراق بقضايا تتعلق بالفساد قيمتها أكثر من (٥/٧) مليار دولار ، أن استشراء الفساد الإداري في العراق يؤدي إلى إيجاد بيئة غير داعمة للاستثمار ولا سيما الأجنبي منه لأنه يقلل من الشفافية ومن المنافسة السليمة ويزيد من كلفة المعاملات على حساب عائد الاستثمار.

٣- ارتفاع مستوى التضخم يعاني العراق من ظاهرة خطيرة تتمثل في الارتفاع المستمر في معدلات التضخم حتى تجاوز الرقم الـ ٧٦٠% في آب ٢٠٠٦ مقارنة ، . آب ٢٠٠٥ . وجاءت الظاهرة التضخمية الراهنة

تحت تأثير متزايد في تقلب أوضاع الاقتصاد الحقيقي وبالذات الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والطاقة ، نتيجة لعدم مرونة الاقتصاد الحقيقي وبالتالي العرض

الكلي ، وعدم قدرته للاستجابة إلى ضغوط الطلب الكلي بما في ذلك المؤشرات لعالية التي بلغتها مستويات الأنفاق في الموازنة العامة للدولة . وقد ساهم الوضع الأمني المتردي فضلاً عن وجود وفرة من السيولة النقدية تقابله شحة واضحة في البضائع

والخدمات وكذلك الارتفاع في أسعار الوقود في تفاقم مشكلة التضخم في العراق .

وقد افرز التضخم نتائج اقتصادية غير مرغوبة العكست تدريجيا في هبوط القوة الشرائية لله دخل القابل للتصرف ، الأمر الذي أدى إلى تحمل المواطنين لأعباء ونفقات استهلاكية باتت تستترف جزءا مهماً من دخولهم التعويض الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية ، وهو ما أدى بالتالي إلى تدهور مستمر في مستوى الادخار الذي ترك آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل خاصة .

٤.ضعف القطاع المالي في العراق:

يتكون القطاع المالي في العراق من القطاع المصرفي وشركات التأمين وسوق العراق للأوراق المالية ومن صناديق تمويل حكومية منها صندوق التنمية العائد لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وصندوق تنمية الصادرات التابع لوزارة التجارة . والقطاع المالي المتطور دور مهم في التوسط ، بين المدخرين والمستثمرين ، ويقلل من كلف توفير المعلومات بين أطراف السوق . يمثل التطور المؤسس للسوق

المالية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات لأنها تسهل على المستثمر الحصول على الموارد المالية عند الحاجة والقدرة على توظيفها عند توافر الموجودات ، كما أنها تسهل على المستثمر الخروج من السوق بأقل الخسائر . يتكون القطاع المصرفي في العراق من مصرفين حكوميين وخمسة من المصارف الحكومية المتخصصة وتسعة عشر مصرفاً في القطاع الخاص فيما حصلت ثمانية من المصارف العربية والأجنبية على ترخيص مصرفي له ما للعمل في العراق . يستحوذ القطاع الحكومي على ٩٠% من النشاط المصرفي ، ويقدر إجمالي موجودات القطاع المصرفي في العراق حسب تقديرات البنك الدولي : ٢٠ مليار دولار وهو ما يمثل ٨% فقط م من الناتج

المحلي الإجمالي مما يعكس الدور الهامشي الذي يؤديه هذا القطاع في أداء مهامه التقليدية في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين وتمويل لتراكم الرأسمالي خاصة في القطاع الخاص . كان القطاع المصرفي في العراق وما زال متزمت والى حد كبير في منح القروض متجنباً أي درجة من المخاطرة مما أدى إلى صعوبة وصول القروض المصرفية إلى المستثمرين، ويعاني القطاع المصرفي في العراق أيضا من تفشي مظاهر الفساد الإداري مما زاد من نسبة الائتمان النقدي الممنوح للمستثمرين الذين هم على صلة مباشرة بمجالس إدارة المصارف إلى ٥٠% من إجمالي الائتمان الممنوح .

كما يعاني هذا القطاع من ارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيله ومن عدم اعتماده للتقنيات المعرفية المتطورة . إما بالنسبة لسوق الأوراق المالية فقد أنشأت في العراق عام ١٩٩١ تحت اسم سوق بغداد ١ الأوراق المالية ثم تحول اسمها في مطلع ٢٠٠٣ إلى سوق العراق للأوراق المالية. ولم تحقق هذه السوق انجازات مهمة للاقتصاد العراقي، وهي تعد متخلفة حتى بالقياس مع أسواق الأوراق المالية والعربية ، فالقيمة الرأسمالية في سوق عمان المالي كان ١٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ وهو ما يعادل (٥٠) ضعف ما يرادفه في العراق ، كما يبلغ حجم التداول اليومي كمعدل في سوق عمان حوالي ٧,٦ مليون دولار ، وهو ما يعادل ضعف حجم التداول في العراق على الرغم من صغر حجم الاقتصاد الأردني مقارنة بالاقتصاد العراقي. ويرتبط تخلف سوق العراق للأوراق المالية بعوامل عديدة منها عدم موائمة البيئة الاقتصادية الكلية التقلبات الحادة في الاقتصاد معدلات التضخم المرتفعة ، ضعف متوسط دخل الفرد تشوهات الأسعار ، ضعف البيئة المؤسسة.

لقد تضافرت هذه الصعوبات معا وأفرزت بيئة استثمارية غير مواتية ، وهذا ما يفسر ضعف : دفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق والتي لم تزد عن مليوني دولار عام ١٩٩٥ ارتفعت إلى (٧) مليون دولار عام ١٩٩٩ ثم إلى (٣٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤ ، وإذا ما تطرقنا إلى إجمالي التدفقات الاستثمارية

المباشرة إلى العراق خلال المدة ١٩٩٥- ٢٠٠٤ نجدها لا تزيد عن (٢٩٨) مليون دولار (جدول (٢) وهي لا تشكل سوى نسبة مئوية محدودة لا تتجاوز در %إجمالي التدفقات للدول العربية و ١٦ر٠% من إجمالي التدفقات للدول النامية و ٤ ١٠٠% من إجمالي التدفقات العالمية خلال المدة المذكورة.

الخلاصة

الأساس في تنمية أي بلد إنما تكمن في مدى قدرة ذلك البلد على تعبئة المدخرات الوطنية وتحشيد و وارده الذاتية الطبيعية والبشرية وتوظيفها بالاتجاه الذي يؤدي إلى تشييد بنى تحتية متطورة وقطاعات انتاجية وخدمية متنامية وهذا كله يفضي بالنتيجة إلى تحسين مستويات المعيشة للمواطنين ، أي أن الاستثمار المحلي أو الوطني هو الذي يعول عليه في التنمية والنهوض الاقتصادي لأي بلد ، أما الاستثمارات الأجنبية فتأتي مكملة للاستثمارات المحلية وليست بديلاً عنها . هذا الذي تعلمناه من التاريخ فالاستثمارات الأجنبية لم ت خود دوراً ريادي ما في كامل الاقتصادات ومنها اقتصادات النمور الأسيوية بل كان لها دوراً تعزيزياً للاستثمارات المحلية والعراق لا يشذ عن هذه القاعدة إطلاقا . غير أن إمكانات جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق : مصطدم به دم : وفر المناخ الاستثماري الملائم وبالذات عدم توفر الاستقرار الأمني وتخلف البني التحتية وعدم استقرار العديد من المتغييرات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي يتطلب عملاً دؤوباً واسع النطاق الجذب تل لك الاسم عمارات لاسيما وان الاستثمارات الأجنبية غير متاحة بشكل مطلق وإنما هناك منافسة شديدة بين الدول من اجل جذب المزيد منها . وان ما يحتاجه العراق اليوم هو الأمن اولاً ثم تحسين البنية التحتية ثانياً ثم تحسين أداء بقيمة عناصر المناخ الاستثماري في العراق ثالثا.

فوجود بيئة تشريعية مناسبة ومحفزة للاستثمار الأجنبي أمر مهم جدا وضروري غير انه لا يكفي لوحده لتحقيق هذه المهمة، والمطلوب بالإضافة إلى ما سبق

الاهتمام بتبني آليات فاعلة لترويج الاستثمار الاجنبي بم ما في ذلك تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة ، وفتح مكاتب وطنية في الخارج للترويج لها ، مع الاهتمام ببناء قاعدة متكاملة من البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حتى يستطيع المستثمر المحلي أو الأجنبي أن يتخذ قرارات اقتصادية سليمة مبنية على قاعدة واسعة من العلم والمعرفة .